الديوان العالى السلطانى

تفضل مولانا السلطان المعظم فمنح :

وشاح الامتياز من نشان النيل

جناب المسيو جواو وكارلوس دەميلو باز يتو وزير خارجية حكومة البرتغال .

وجناب المسيو چوزى برناردينو جونزالفيس تكسرا مدير عام مكتب وزير خارجية حكومة البرتغال .

وجناب المسيو چالك سوارس وكيل سياسى وقنصل جنرال حكومة البرتغال لدى الحكومة المصرية .

وتفضل عظمته فأنعم :

بنشان النيل من الطبقة الثالثة على :

المسيو ألفرد سوارس قنصل دولة البرتغال بالاسكندرية .

والمسيو ايلى ن . موصيرى قنصل دولة البرتغال بالقاهرة .

ونشان النيل من الطبقة الرابعة على :

المسيو فرناند سوارس سكرتير الوكالة السياسية لحكومة البرتغال بمصر .

ونشان النيل من الطبقة الخامسة على :

المسيو ايلى ن سلامة وكيل قنصل حكومة البرتغال بالاسكندرية .

قانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطيان بمديرية أسوان

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٦ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة فى المائة من ضرائب الأطيان بمديرية أسوان لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩١٧ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى قرارى مجلس مديرية أسوان الصادرين فى ١٣ يناير و ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٦ المشار اليه تكون بنسبة سبعة فى المائة لمدة سنة واحدة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٠ وبنسبة ستة فى المائة لمدة سنة أخرى ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢١ ؛

٢ — تحصل هذه الرسوم فى المدتين المشار اليهما مع أقساط الأموال وبنسبتها .

٣ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى رأس التين فى ٩ شوال سنة ١٣٣٨ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية محمود فخرى

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية محمد توفيق نسيم

١٤٦٨ مرسوم

بخصوص تعيين المستر ب.م. توتنهام وكيلا لوزارة الأشغال العمومية والمستر ه.و. مولزورث مساعد وكيل الوزارة المذكورة

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يعين المستر ب.م. توتنهام المفتش العام لديوان العموم بوزارة الأشغال العمومية وكيلا للوزارة المذكورة ويعين المستر ه . و . مولزورث المفتش العام لمشروعات الرى مساعد وكيل للوزارة المذكورة وذلك ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٠

٢ — يبقى السير مردوخ مكدونالد فى منصب مستشار وزارة الأشغال .

٣ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى رأس التين فى ٩ شوال سنة ١٣٣٨ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الأشغال العمومية محمد شفيق

رئيس مجلس الوزراء محمد توفيق نسيم

رياسة مجلس الوزراء

بلاغ عن زيادة الماهيات والمعاشات

(ا) الماهيات :

إن الحكومة قد وعدت بأن الاقتراحات التى توصى بها لجنة الدرجات المؤلفة لتقويم الماهيات الحالية ولتلافى مابينها من التفاوت يكون لها (متى أقرها مجلس الوزراء) مفعول رجعى من أول أبريل سنة ١٩٢٠ بيد أن يؤخذ مما تراه اللجنة نفسها ومن بيانات أخرى جمعتها وزارة المالية مايأتى :

(ا) انه لابد من انقضاء زمن طويل قبل أن تتمكن اللجنة من الاعراب عن مقترحاتها ومن تقدير ماتقتضيه من النفقات ؛

(ب) انه لابد من فحص مايكون لهذه المقترحات من التأثير فى المعاشات الواجب تسويتها بمقتضى القانون المعمول به الآن .

فالمتوقع اذن لهذين السببين ولغيرهما من الأسباب ان القرار النهائى الذى ستصدره الحكومة بناء على تقرير اللجنة سيتأخر وقتا ما . ومن الواضح أيضا ان هذا البطء يكون شديد الوطأة فى الظروف الحاضرة على أولئك الذين يتوقعون تحسين حالتهم اذ أنهم يكونون مضطرين الى الانتظار زمنا أطول مما كان مقدرا فى بادئ الأمر للانتفاع بما تقرر من رجعية سريان هذا التحسين على المدة السابقة لتاريخ صدوره .

فلهذه الاعتبارات المتنوعة وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى يوم السبت ٩ شوال سنة ١٣٣٨ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٠) على اقتراح يرمى الى دفع منحة إجمالية قدرها ١٠ ٪ من الماهية السنوية (بدون احتساب زيادة العشرين فى المائة الممنوحة فى سبتمبر سنة ١٩١٩) وذلك فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ ومنحة مثلها فى أول مارس سنة ١٩٢١ على أن يكون الحد الأقصى لكل دفعة مائة جنيه مصرى .